مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية
المجلد 42 العدد 3 (2026): 164-182

Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences
Vo. 42 No. 3 (2026): 164-182

الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية

أسماء عدنان الحسن*[1] إيمان تمام قنبر[2]

*[1]. أستاذ مساعد، دكتور، اختصاص قياس وتقويم في قسم تربية الطفل بكلية التربية، جامعة حماة.
asmaa.ad.alhasan@hama-univ.edu.sy

[2]. باحثة حاصلة على شهادة الدكتوراه، دكتور، قسم القياس والتقويم التربوي والنفسي، كلية التربية، جامعة دمشق.
emanqanbar9@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

هدفت ورقة العمل إلى الكشف عن واقع مخرجات التعليم العالي في سورية ومدى استجابة برامجه ومناهجه لحاجيات ومتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع. وقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها عدم وجود تنسيق حقيقي بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي وبالتالي وجود فجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل. وتعود هذه الظاهرة لأسباب عدة من بينها: تراجع دور الدولة في توظيف الخريجين، وتدني قدرة سوق العمل في القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة، غياب المواءمة بين نوعية مخرجات التعليم العالي والمتطلبات المهارية لسوق العمل، وقلة الاهتمام والوعي لدى الخريجين بالتشغيل الذاتي نظراً لغياب التوجيه والإرشاد، وضعف مستوياتهم المهارية، وعدم توافر التمويل اللازم.

وتوصي ورقة العمل بضرورة التطوير المستمر للبرامج الأكاديمية والتدريبية لمؤسسات التعليم العالي، بما يلائم متطلبات سوق العمل وبإشراك جميع المستفيدين في تخطيط وتحديث هذه البرامج.

الكلمات المفتاحية: الفجوة المعرفية، مخرجات التعليم العالي، متطلبات سوق العمل.

تاريخ الإيداع: 2025/7/26

تاريخ القبول: 2025/12/4

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب CC BY-NC-SA

ISSN: 2789-6390 (online)
https://journal.damascusuniversity.edu.sy

The Knowledge Gap between Higher Education Outcomes and Labor Market Requirements in Syria

Asmaa Adnan AL-Hasan*[1] Eman Tammam Qanbar[2]

*[1]. Assistant Professor,Dr, of Measurement and Evaluation in the Department of Child Education, Faculty of Education, Hama University
asmaa.ad.alhasan@hama-univ.edu.sy

[2]. PhD, University of Damascus, College of Education, Department of Measurement Psychological and Educational Evaluation.
emanqanbar9@damascusuniversity.edu.sy

Received: 26/7/2025

Accepted: 4/12/2025

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:

This working paper aimed to reveal the reality of higher education outcomes in Syria and the extent to which its programs and curricula respond to the needs and requirements of the labor market. This was done by reviewing theoretical literature and previous studies that addressed this topic. The conclusion reached was the lack of real coordination between the labor market and higher education institutions, and thus a gap exists between the outcomes of the educational system and the needs of the labor market. This phenomenon is due to several reasons, including: the decline of the state's role in employing graduates, the limited ability of the private sector labor market to create new job opportunities, the lack of alignment between the quality of higher education outcomes and the skill requirements of the labor market, and the lack of interest and awareness among graduates in self-employment due to the absence of guidance and counseling, their weak skill levels, and the lack of necessary funding.The working paper recommends the continuous development of academic and training programs at higher education institutions to meet the requirements of the labor market and to involve all beneficiaries in planning and updating these programs.

Keywords: Knowledge gap, higher education outputs, labor market requirements.

المقدمة:

تُعد العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من أبرز القضايا التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، لما لها من انعكاسات مباشرة على الإنتاجية، ومعدلات التشغيل، والنمو الاقتصادي. وفي سورية ومع استمرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الأخيرين، ازدادت حدة الفجوة المعرفية بين ما يقدمه التعليم العالي من معارف ومهارات أكاديمية، وبين ما يحتاجه سوق العمل من كفاءات عملية وتطبيقية (UNESCO, 2023). إذ يُشير مفهوم "الفجوة المعرفية" إلى التباين بين المهارات والكفاءات المكتسبة خلال الدراسة الجامعية، والمهارات المطلوبة فعلياً في بيئة العمل (ILO, 2023).

ويعاني سوق العمل السوري من تغيّرات هيكلية نتيجة الأزمة التي تشهدها البلاد منذ عام 2011، ما أدّى إلى تغيير طبيعة الوظائف المطلوبة، وإلى ازدياد دور القطاع غير الرسمي، وإلى نمو أكبر للأنشطة الاقتصادية التي تتطلّب مهارات أقلّ تخصصاً، أو مهارات تقنية وتطبيقية عالية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ضعف الجودة والملاءمة ليس محض مسألة أكاديمية فحسب، بل له أوجه اقتصادية واجتماعية؛ فشبابٌ حاصلون على شهادة جامعية ويعملون في وظائف لا تتطلبها أو يعملون في وظائف دون المستوى المهني أو الأكاديمي، يشعرون بعدم الرضا، ويُحتمل أن يكونوا عرضة للبطالة أو للهجرة أو للعمل غير الرسمي.

إذ تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن معدل البطالة بين الشباب السوريين (من الفئة العمرية 15–24 سنة) بلغ حوالي 31.48٪ عام 2024، بينما وصل معدل البطالة العام إلى نحو 13٪ (Trading Economics, 2024). وتُظهر هذه الأرقام أن الخريجين يواجهون صعوبة في الاندماج في سوق العمل، ليس فقط بسبب التحديات الاقتصادية، بل أيضاً بسبب ضعف توافق مهاراتهم مع متطلبات المهن المتاحة. وقد أشار تقرير (WeWorld, 2023) إلى أن جزءاً كبيراً من خريجي الجامعات في سورية يعملون في وظائف لا تتناسب مع تخصصاتهم، أو في مجالات لا تتطلب المؤهل الجامعي أصلاً، مما يعكس خللاً في التخطيط التعليمي وغياب التنسيق مع متطلبات السوق.

من هنا جاء هذا البحث لدراسة الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية، بوصفها مدخلاً أساسياً لفهم أحد أبرز أسباب البطالة بين الخريجين، وتحديد مدى كفاءة السياسات التعليمية في تزويد الطلبة بالمهارات المطلوبة لتحقيق التكامل بين التعليم والاقتصاد الوطني.

1- المشكلة:

تعد مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل شرطاً أساسياً لاستثمار رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدت الأزمة السورية منذ العام 2011 وتداعياتها الاقتصادية والبنيوية إلى اضطراب واضح في سوق العمل وبُنية التوظيف، مما استدعى انعكاسات مباشرة على منظومة التعليم العالي وقدرتها على تلبية متطلبات سوق العمل المتغيرة (ESCWA, 2024)، وأدى ذلك إلى وجود فجوة معرفية بين الكفاءات والمهارات التي يخرجها التعليم الجامعي السوري، والمهارات التقنية والعملية التي يطلبها سوق العمل المحلي والإقليمي. وقد أوضحت منظمة العمل الدولية في تقريرها حول تقييم فجوة المهارات في القطاعات الصناعية السورية أن هناك نقصاً واضحاً في الكفاءات التقنية والعملية، خصوصاً في مجالات مثل الهندسة الميكانيكية، والتكنولوجيا، والصناعات التحويلية (ILO, 2023). ويُعزى ذلك إلى اعتماد الجامعات السورية على مناهج تقليدية تفتقر إلى التحديث المستمر، وضعف التدريب العملي أثناء الدراسة، إضافة إلى محدودية التعاون بين المؤسسات الأكاديمية وقطاعات الإنتاج (ESCWA, 2024).

وتسبب هذه الفجوة الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملموسة منها ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، وعدم توافق مؤهلاتهم مع احتياجات سوق العمل المتغيرة، وغياب التدريب المهني الفعّال، وتوظيف خريجين في وظائف دون المستوى المهني، وارتفاع احتمالات هجرة الكفاءات أو انخراطها في أنشطة غير منتجة أو غير رسمية. الإضافة إلى ذلك فإن غياب التعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص يؤدي إلى افتقار الطلاب للخبرة العملية المطلوبة، مما يقلل من قدرتهم على المنافسة في سوق العمل. وتفاقمت هذه المشكلة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها سورية، حيث أصبح الحصول على فرص عمل مناسبة تحدياً كبيراً للخريجين.

وانطلاقاً مما سبق إضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية تتحدد مشكلة البحث بالسؤال الآتي: ما الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية؟

2- الأهمية: تتجلى أهمية البحث في الآتي:

2-1- الأهمية النظرية:

2-1-1- أهمية موضوع تحليل فجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل إذ يساهم البحث في تحديد الاختلافات بين المهارات المكتسبة في الجامعات والمهارات المطلوبة في سوق العمل.

2-1-2- أهمية مرحلة التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل، وتزويده بقوى بشرية مؤهلة ومدربة وعلى درجة عالية من الكفاءة والجودة تستطيع أن تلبي احتياجات مجتمعاتها الحالية والمستقبلية بما يتوافق مع تحقيق تنمية اقتصادية ومجتمعية مستدامة.

2-1-3- فتح المجال أمام الباحثين وطلبة الدراسات العليا لإجراء دراسات مشابهة.

2-1-4- إغناء الأدبيات العلمية المتعلقة بعلاقة التعليم العالي بسوق العمل من خلال تقديم إطار نظري يوضح طبيعة الفجوة المعرفية وأسبابها.

2-1-5- إبراز العلاقة بين المعرفة النظرية والمهارة التطبيقية كركيزة أساسية في نجاح الخريجين في بيئة العمل.

2-1-6- توضيح أثر سياسات التعليم العالي على جودة المخرجات ومدى توافقها مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

2-1-7- بناء قاعدة معرفية تساعد على فهم ديناميكيات العلاقة بين التعليم وسوق العمل في السياق السوري تحديداً.

2-2- الأهمية التطبيقية:

2-2-1- يسلط الضوء على أهمية التعاون بين الجامعات والشركات لخلق فرص تدريب وعمل أكثر توافقًا مع السوق.

2-2-2- أهمية النتائج التي يمكن التوصل لها والتي تفيد الجهات المعنية بتطوير التعليم العالي وسوق العمل لوضع سياسات أكثر تكاملاً.

2-2-3- تزويد صُنّاع القرار في وزارتي التعليم العالي والعمل بمؤشرات دقيقة حول أوجه القصور في برامج التعليم الحالية.

2-2-4- اقتراح آليات عملية لربط المناهج الجامعية باحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية.

2-2-5- توجيه مؤسسات التعليم العالي نحو تطوير خطط تدريب وتأهيل تتماشى مع المهارات المطلوبة في سوق العمل.

3- الأهداف: هدفت ورقة العمل إلى:

3-1- الكشف عن واقع مخرجات التعليم العالي في سورية.

3-2- تعرف مدى استجابة برامج التعليم العالي في سورية ومناهجه لحاجيات ومتطلبات سوق العمل.

3-3- التعرف إلى التهديدات التي قد تواجه التعليم العالي الراهن في سورية.

3-4- تقديم مجموعة من الآليات والحلول المقترحة التي قد تساهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

4- الأسئلة: تمثلت في الأسئلة الآتية:

4-1- ما واقع مخرجات التعليم العالي في سورية؟

4-2- مدى استجابة برامج التعليم العالي في سورية ومناهجه لحاجيات ومتطلبات سوق العمل؟

4-3- ما التهديدات التي تواجه التعليم العالي الراهن في سورية؟

4-4- ما آليات والحلول المقترحة قد تساهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل؟

5- حدود ورقة العمل:

5-1-الحدود الزمانية: تم العمل بها في الفترة الزمنية بين (2025/1/10-2025/3/28)

5-1- الحدود الموضوعية: اقتصرت ورقة العمل على دراسة تحليلية للفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في سورية.

6- المصطلحات وتعريفاته الإجرائية:

6-1- الفجوة المعرفية: "هي الاختلاف في المستويات نتيجة تزايد الفجوة بين المستوى المعرفي لدى الباحث عن عمل والمعرفة التي تحتاجها متطلبات سوق العمل من معرفة ومهارة وقدرة على إنجاز الواجبات والقيام بالمهام على الوجه المطلوب" (الموشكي ومحي الدين، 2020). وتعرف إجرائياً بأنها: الفرق بين المعارف والمهارات (النظرية والعملية) التي يمتلكها خريجو الجامعات في سورية والتي يحصلون عليها من دراستهم للبرامج الجامعية وبين تلك التي يتطلبها سوق العمل بمختلف قطاعاته.

6-2- المخرجات: هي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات (الطلبة، هيئة التدريس، الوسائل) وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية وكفاءتهم من الناحية النوعية (البهنساوي، 2018، 45). وتعرف المخرجات إجرائياً بأنها: مجموعة المعارف والمهارات والكفاءات الفكرية والتطبيقية التي يكتسبها الطالب خلال فترة دراسته في الجامعات السورية، والتي يُفترض أن تمكّنه من الاندماج الفعّال في سوق العمل بعد تخرجه.

6-3-التعليم العالي: هو "التعليم الذي يتم في الكليات أو المعاهد، كما يتواجد الاختلاف في مدة الدراسة في هذه المؤسسات التعليمية من سنتين إلى ستة سنوات، كما أن الجامعات تقدم تعليم متخصص لطلابها في مختلف الاتجاهات ويتم تأهيلهم بعد ذلك للدخول إلى أسواق العمل والمشاركة في جميع النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وهكذا تعمل الدول بجهد لتوفير

المقاعد الدراسية في الجهات العلمية كافية لاستقبال هؤلاء الطلبة الذين يكونون العامود الفقري لتحقيق التنمية في الاقتصاد والمجتمع" (تمور، 2012، 54).

4-6-المتطلبات: "المؤهلات والشروط الواجب توافرها للقيام بدور ما أو وظيفة يسهل القيام بها" (الصالح، 2013، 220). وتعرف إجرائياً بأنها: مجموعة المعارف والمهارات التقنية والتطبيقية التي يحتاجها أصحاب العمل في القطاعات المختلفة داخل سورية، لتمكين الطلاب المتخرجين من أداء المهام الوظيفية بكفاءة.

5-6-سوق العمل: "المجال الذي يجد فيه الخريج أو العامل فرصة عمل، وقد يكون محلياً أو إقليمياً أو دولياً. ويمثل هذا السوق الوظائف المتاحة في القطاعين: الحكومي والخاص" (البهنساوي، 2018، 22).

7- الدراسات المرجعية:

من خلال مراجعة الباحثتان للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي تمكنتا من العثور على دراسة محلية واحدة وهي دراسة حجازي (2016) التي هدفت إلى إظهار الخلل في العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل في سورية، وتقديم رؤيا تحقق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، تقديم مقترح للحد من بطالة المتعلمين وسوء استخدامهم، الإشارة إلى مواضع الخلل في السياسة التعليمية في سورية. أُستخدم المنهج الوصفي والتحليلي. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل نتيجة ما يواجه التعليم العالي في هذه الأيام من تحديات تفرضها عليه جملة تحولات ومتغيرات عالمية وسريعة... من ترسيخ لمفهوم العولمة، والتجارة الحرة، وسرعة التواصل التقني، وتحديات أخرى تتصل بالزيادات المخيفة في معدلات البطالة. أما على الصعيد العربي والعالمي تم العثور على عدة دراسات كدراسة الشريف (2022) التي هدفها تحليل الوضع للتعليم العالي بليبيا بعد سنة 2011، والكشف عن واقع مخرجات التعليم العالي ومدى استجابة برامجه ومناهجه لحاجيات ومتطلبات سوق العمل، والتعرف على الفرص المتاحة والتهديدات التي قد تواجه التعليم العالي، والتعرف على الضروريات الواجبة لإصلاح منظومة التعليم العالي في ليبيا ومن ثم اقتراح آليات وحلول قد تساهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وبين متطلبات سوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى أن غياب البنية التعليمية المتطورة والمتجددة أول المعوقات التي أدخلت وزارة التعليم العالي الليبية ومؤسساتها الأكاديمية في النفق المظلم، وهي تواجه تحديات هيكلية وإجرائية إذا أرادت تجويد المنظومة التعليمية ومعالجة التنافر الحاصل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل إذ لا بد لها من إعادة العمل باللوائح والقوانين الإدارية وأن تلتزم الوزارة بالتسلسل والأقدمية والخبرة مع المقدرة والرغبة في إسناد الوظائف والمهام. ودراسة عبدالله وحاجي وسفر (2022) هدفت إلى وصف وتحليل مشكلة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل وأيضاً التعرف على متطلبات سوق العمل من القوى العاملة، واعتمدت الدراسة على ما هو متاح من بيانات من الجهات الرسمية إضافة إلى استمارة استبيان، وقد توصلت إلى نتيجة مفادها عدم وجود تنسيق حقيقي بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي وبالتالي وجود فجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل. ودراسة صيوح وآخرين (2021) التي هدفت إلى تحليل مشكلة عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي في جامعة تشرين في سورية ومدخلات سوق العمل وتحليل العوامل التي تحكم العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه وذلك لتقديم آلية تمكن من التوفيق بين التخصصات الجامعية المتاحة ومتطلبات سوق العمل من حيث نوعية التخصصات الجامعية، والمهارات المكتسبة ومدى مواءمتها مع متطلبات سوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى أن تمتع الخريجون الجامعيون بقدرة جيدة على الالتزام بالعمل ومتطلباته وتعلم المهارات التي يحتاجها ويعانون من

ضعف تأهيلهم من ناحية المهارات العملية المتممة لشهاداتهم العلمية التي يطلبها سوق العمل وذلك لضعف التنسيق بين المؤسسات التعليمية ومنظمات سوق العمل ويركز القطاع العام بشكل كبير على تأمين فرص عمل لمختلف شرائح المجتمع، كما أنه يميل لتوظيف أعداد تفوق حاجته، عكس القطاع الخاص الذي يعمل على توظيف عدد محدد وفق حاجته دون زيادة أو نقصان. ودراسة الرويس (2019) التي هدفت إلى تحديد الأسباب لمشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم تقديم الحلول والمقترحات حول تعزيز دور المناهج الدراسية لسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. وأُستخدم المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على بطاقة التحليل لتحديد الأسباب وراء مشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم تقديم التوصيات لتطوير التعليم وتعزيز دور المناهج لسد الفجوة في ضوء رؤية المملكة 2030. ومن خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وتحليل نتائج الدراسات والأبحاث في المجال، تم تحديد أبرز المصادر لمشكلة اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والتي تمثلت في: الفجوة بين النظرية والتطبيق في الميدان التعليمي، والتركيز على المعارف والجوانب النظرية مما نتج عنه ضعف المهارات لدى الخريجين – التوسع في الكليات والتخصصات النظرية التي لا تلبي احتياجات سوق العمل على حساب التخصصات العلمية والحرفية – ضعف التواصل بين مراكز الأبحاث بالجامعات ومجالات سوق العمل – عدم كفاءة برامج التدريب وتطوير المهارات في المؤسسات التعليمية والمهنية – ضعف برامج إعداد المعلم وتكدس المعلمين غير المؤهلين في الميدان دون تطبيق تمهين التدريس وإصدار رخص مزاولة المهنة – بالإضافة إلى عدم توفر قواعد المعلومات والإحصائيات الدقيقة المحدثة باستمرار عن احتياجات سوق العمل من التخصصات. وفي ضوء رؤية المملكة 2030، ومن خلال الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة، تم تحديد الحلول والتوصيات التالية بتعزيز دور المناهج الدراسية لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ومن أبرزها: اعتماد منظومة إصلاح التعليم بأركانها الثلاث الأساسية: التطوير التعليمي/ التدريسي، والتنظيمي، وتطوير هيئة التدريس، وتوظيف التجارب العالمية الحديثة في المناهج التي طورت لاستيعاب كل ما يطرأ من مستجدات على ساحة العلم والمعرفة، وإعادة هيكلة الجامعات السعودية ببرامجها ومقرراتها الدراسية لتكون مواكبة لخطة التحول الوطني، ورؤية السعودية 2030.

8- الإطار النظري:

8-1- مفهوم الفجوة المعرفية:

هي مصطلح يعبر عن الاختلاف بين فئات العاملين والفئات المنظمة نتيجة الاختلاف في سرعه الوصول للمعلومة عبر الوسائل والمصادر المتنوعة كما أن سرعه اكتساب المعلومة يؤدي الى حدوث فجوة بين من لديه القدرة على الحصول على المعلومة وبين الذين ليس لديهم القدرة على ذلك (Susan, 2013, 32)

8-2- أهمية تحليل أسباب الفجوة المعرفية:

هناك حاجة كبيرة للاهتمام بتحليل الفجوة المعرفية للوقوف على واقع مؤسسات التعليم العالي ومستوى أدائها المعرفي لتحديد هذه الفجوة وتضييقها، لذا فإن تحليل الفجوة يسهم في الحصول على معلومات تحدد مدى تطابق النتائج المعرفية المتحققة، والمعرفة التي يجب أن تصل إليها المؤسسة ومقدار الانحراف عن الأهداف المخطط لها (الشريف، 2022، 43).

8-3- أهمية التعليم العالي:

يعدّ التعليم الأكثر تأثيراً في مسيرة الشباب لدخول العالم المعاصر، عن طريق تجويد التعليم الذي يفتح الباب أمام الجميع لكي يدخلوا إلى عالم تكنولوجيا المعلومات، إذ إن التعليم يشكل المنفذ الرئيس لتحسين مستويات المعيشة، وزيادة في الدخل واكتساب المهارات والخبرات، وتوسيع المعارف ما يجعل الشباب قادراً على رسم صورة مستقبله ومستقبل بلاده لمواكبة التطورات في عالم التكنولوجيا والمعلومات والتخلص من التبعية في الاعتماد على الاستيراد من الخارج (الرميضي والرميضي، 2024، 26).

وتحتل الجامعة اليوم مكانة عالية في المجتمع باعتبارها الحجر الأساس في التنمية البشرية والاقتصادية، وتكون من أبرز المسؤولين عن تكوين وتدريب القوى البشرية ذات المهارات العالية، لذا تحرص الدول المتقدمة على أن تمتلك نظاماً تعليمي قوي قادر على تغطية سوق العمل بالاحتياجات المطلوبة في عملية البناء والتطور في مختلف مراحل التنمية (يوسف، 2008).

8-4- رابعاً: سوق العمل:

القوى العاملة: يقصد بها الأشخاص القائمون فعلياً بعمل جسدي أو ذهني يهدف إلى إنتاج سلعة وخدمة مقابل أجر معين أو من دون أجر، أيضاً العاملين لحسابهم الخاص أو للغير (طه، 2013، 18)، وتبعاً للتعريف تنقسم قوة العمل إلى قسمين:

المشتغلون: المقصود به الأفراد الذين يقومون بعمل منتج كما يمكن حصرهم كالآتي: (المستخدمون بأجر، أصحاب أعمال، العاملون لحسابهم).

العاطلون: هم الأفراد القادرون على العمل ولهم الرغبة في العمل، ولكنهم لا يجدون رغم بحثهم عنه وكذلك يمكن تصنيف العاطلون عن العمل ضمن منظومة التعليم على النحو الآتي: الصنف الأول: العاطلون قد انقطعوا عن التعليم مبكراً. التصنيف الثاني: العاطلون من حملة الشهادات (حسن، 2016، 87).

أهمية دراسة سوق العمل: أغلب بلدان العالم حالياً تواجه تحديات جملة متمثلة في إيجاد عدد كبير من فرص العمل خصوصاً لفئات الشباب وبالأخص خريجي الجامعات والمعاهد ومن هنا تبين أهمية دراسة سوق العمل والتي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

توفير الإحصاءات الدقيقة والواضحة المتعلقة بالقطاعات المستخدمة للعمال، إضافة إلى الإحصاءات المتعلقة بالقوى العاملة نفسها.

تخطيط التشغيل الأمثل على مستويات الدولة، والعمل على صياغة السياسات والاستراتيجيات في نفس المجال.

إعادة صياغة سياسة التدريب المهني للطلبة في مختلف مراحل التعليم أبرزها التعليم العالي.

اطلاع أصحاب الأعمال على المتوفر من القوى العاملة، وسهولة عمليات الالتقاء بين من لديه رغبة في العمل وأصحاب العمل.

تطوير نظام التعليم والتدريب حتى يصبح قادراً على تخريج خريجين تتلاءم امكاناتهم مع احتياجات سوق العمل والتي تكون دائماً مستمرة في التجديد والتطوير (لطفي، 2007، 65).

8-5- المهارات المطلوبة لسوق العمل:

يذكر آدم سميث أن مهارات العمال هي القوة الرئيسة والمهيمنة على النمو الاقتصادي، وقد أدرك شولتز (1961) أن التكوين والتعليم هو الاستثمار الأمثل بكل المقاييس، وهو العامل المهم لاندماج الفرد في سوق العمل (معدن، 2012، 33). ويعود الاهتمام بموضوع عدم تطابق المهارات مع احتياجات سوق العمل إلى خمسينات القرن الماضي (الجعفري، 2004، 78).

فالتدني في مستوى المهارات الذهنية والحياتية وصعوبة حصول الخريجين على عمل سببه طبيعة المناهج المتبعة بالجامعات العربية (الشيتي، 2020)، كما أكد الغملاس (2016) أن النجاح في الدخول إلى سوق العمل بعد الجامعة، يحتاج إلى 15% فقط من المعارف والمهارات الأساسية أما الـ85 % الباقية فهي المهارات الشخصية كالاتصال والتواصل والتنظيم والتخطيط.

8-6- تحليل الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل:

نظراً لما يشهده العالم في العصر الحديث من تحولات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وغيرها، ظهر ما يسمى بقلق المستقبل المهني ويقصد به التفكير المستمر والاهتمام بالأحداث المستقبلية بسبب التغيير، مما يسبب للفرد حالة من التوتر والخوف من المستقبل المرتبط بمجال هام في الحياة وهو العمل.

وبالنسبة لاستشراف سوق العمل لمحاولة فهم مستقبل التوظيف والمهارات، لا يمكن اعتبار التنبؤ بسوق العمل على المدى المتوسط أو البعيد طريقة جادة ومفيدة للتفكير في مستقبل العمل، ويرجع ذلك إلى طبيعة التطور المعقد للأنظمة الاقتصادية، ويعد التقارب بين الدول الصناعية وأزمة إلغاء التصنيع في الوقت الحالي في الدول المتقدمة عاملاً أساسياً لتحفيز العودة إلى أساليب التخطيط القديمة، وكذلك استخدام التنبؤ للتفكير في البنية المستقبلية لأنشطة العمل (منتدى أسبار الدولي، 2018، 153).

ومن المتوقع مستقبلاً أن تقل الوظائف المتاحة للعمل، ففي ظل تقنيات الثورة التكنولوجية وما نتج عنها من آلات قد يزيد عدد المرات التي يضطر فيها الفرد إلى تغيير وظيفته بشكل كلي أو جزئي، وبالتالي يجب على التعليم الجامعي إعداد قوى عاملة تتمتع بمهارات عالية، كما تدرك بشكل كبير التطورات في مجال التكنولوجيا والمعلومات، وتوجيه الطلاب إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في ضوء احتياجات السوق المحلية والعالمية (عشيبة، 2009، 155-156).

8-7- الارتباط بين التعليم العالي وسوق العمل:

إن العملية التعليمية من أكثر العمليات التي تؤثر على مخرجات المجتمع الذي يسعى بدوره إلى استثمار في رأس المال البشري لتطويره، وللتعليم العالي خصوصاً يرتبط ارتباطاً مباشر بسوق العمل، فجودته تعني الجودة في الاستثمار (المذكور، 2025، 22). وأن إعداد وتدريب الأفراد وتنميتهم مهاراتهم وخبراتهم تتطلب نظاماً تعليمياً ذوو جودة لكي يصبح الفرد منتجاً وذو فعالية في المجتمع ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الأمور الذي تؤكد على عمق العلاقة بين النظام التعليمي والقوى العاملة التي تكون جانب عرض العمل في السوق هي أنه حتى يكون الأفراد عضواً منتجاً في القوى العاملة يحتاج إلى تكوين وإعداد من خلال العملية التعليمية العالية بمختلف مراحلها.

بتشخيص واقع العلاقة بين كل أطراف سوق العمل (عرض العمل والطلب على العمل) اتضح منذ العقد الثامن للقرن العشرين أن هناك فائض في عرض العمل في بعض التخصصات على المستوى العالمي وخاصة في البلدان النامية وعجزاً في أخرى، ولعل المسبب الرئيسي الذي أدى إلى وجود فائض في عرض العمل في بعض التخصصات والعجز في أخرى هو غياب التخطيط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

من الواضح أن هذه المشكلة تظهر باستمرار إذ يتواجد عدد خريجين كبير في مختلف التخصصات ليس باستطاعة سوق العمل استيعابها، نظراً لعدم تناسبها مع متطلباته، كما أن التعليم العالي قد يخرّج أعداد من بعض التخصصات ليس في مقدورهم التوافق مع طبيعة المهن المتغيرة بشكل سريع، إلا أن القضية الرئيسة هي ربط التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل لأن التعليم هو الذي يقوم بتهيئة الكفاءة التي يحتاجها سوق العمل لذلك فإن التعليم العالي يستأثر بأهمية استثنائية ويستفسر من ذلك أن الاندفاع الكبير

للتعليم بالأخص في المجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية باعتبار التعليم أداة فعالة لتحسين العمل (قيزاينية، ب ت، نقلاً عن عبد الله وحاجي وسفر، 2022، 56).

8-8- الفجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل السوري:

كشف حجازي (2018) في دراسة نشرها في مجلة جامعة تشرين العلمية، أن الزيادة الكبيرة في أعداد الخريجين لم تترجم إلى تنمية حقيقية بسبب غياب التنسيق بين المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، مما أنتج مشكلة للخريجين في سوق العمل ووجد باحثون آخرون في المجلة ذاتها ارتباطاً ذات دلالة إحصائية قوية بين الخريجين ونسبة البطالة في سورية، خاصة بين خريجي الجامعات الحكومية (درويش، 2022، ص295)، ومن خلال إجراء مسح لبعض أرباب العمل في قطاعات مختلفة أنهم لا يجدون الكفاءات المطلوبة بين الخريجين. وفي دراسة حالة مع خريجي العلوم الاقتصادية على وجه التحديد، توصل الباحثون أن الخريجين يفتقرون إلى المهارات المهنية والعملية مقارنة بما يحتاجه السوق، وهو دليل على وجود فجوة بين المهارات الأكاديمية ومتطلبات العمل، وهو واقع أكده عدة مسؤولين وأكاديميين سوريين في مقابلات صحفية سبقت سقوط النظام في ديسمبر عام 2024، حيث أكدوا أن الربط بين الجامعات وسوق العمل ما زال ضعيفاً، أكدوا على أهمية دعم تطوير التدريب العملي وصب الاهتمام خلال السنة الأخيرة من الدراسة على المهارات المهنية. وأكدت تقارير صحيفة أخرى صادرة عن منصات معروفة بمعارضتها للنظام السوري السابق، أن المنهجية النظرية والمناهج القديمة للجامعات السورية، تُبعد الخريجين عن سوق العمل، وتزيد من احتمالات البطالة. كما أشارت منصة رصيف 22 بتقرير نشر عام 2018 في مقابلة مع مسؤولة الموارد البشرية في سيريتايل (التابعة للنظام السوري وقتها) أن فقط 1-2% من المتقدمين تلبي مؤهلاتهم حاجات الشركة، مشيراً إلى أن اختصاصات الجامعات لا تتوافق مع ما يبحث عنه سوق العمل (طرابلسية، 2025).

وبعد سقوط النظام السوري في ديسمبر 2024، ترث الحكومة السورية الانتقالية تركة صعبة الإدارة على أقل تقدير، ولا يزال تحدي رفع التوافق بين التعليم العالي وسوق العمل قائماً. لا أوراق بحثية أو تقارير تشير إلى حجم هذه المشكلة، ولكن الحكومة الانتقالية تتجه بخطوات حثيثة نحو التعاون الدولي والتطوير الإداري، كما أعلنت مصادر رسمية بتشكيل المجلس الأعلى للتربية والتعليم في الوقت الحالي حجر أساس في دعم توجهات الحكومة السورية الانتقالية.

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تكاد مشكلة عالمية، وليست في سوريا فحسب، ففي ألمانيا مثلاً تتم إعادة النظر في بعض الأقسام النظرية في الجامعات. أما إقليمياً في الدول العربية فقد أشار باحثون وخبراء من المجلس العلمي السوري إلى جهود إقليمية للوصول لحل لهذه المشكلة حيث تقوم دول كالسعودية والإمارات بدراسات دورية حول هذه المشكلة في محاولات لخلق حلول فعالة.

9-منهج البحث: اعتمد على المنهج الكيفي في تحليل البحوث العلمية المرتبط بموضوع ورقة العمل، والذي يركز على فهم الظواهر والسياقات الاجتماعية بعمق، بدلاً من التركيز على الأرقام والقياسات الكمية. والبحث الكيفي هو "وسيلة للتقصي المعتمدة في مجال العلوم الاجتماعية والتربوية، يهدف باستخدامها إلى التعمق في فهم سلوك الإنسان، والأسباب التي تحكم هذا السلوك" (المطيري، 2020، 250).

10-نتائج البحث:

السؤال الأول: ما واقع مخرجات التعليم العالي في سورية؟

من خلال مراجعة أدبيات البحث والدراسات السابقة تبين ما يأتي:

يواجه خريجو منظومة التعليم العالي ظاهرة البطالة: ويعود ذلك لأسباب عدة من بينها: تراجع دور الدولة في توظيف الخريجين، وتدني قدرة سوق العمل في القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة، وتدني أو غياب المواءمة بين نوعية مخرجات التعليم العالي والمتطلبات المهارية لسوق العمل، وقلة الاهتمام والوعي لدى الخريجين بالتشغيل الذاتي نظراً لغياب التوجيه والإرشاد، وضعف مستوياتهم المهارية، وعدم توافر التمويل اللازم.

هناك فائض في خريجي المؤسسات التعليمية: الذين لم يشاركوا المشتغلين من قوة العمل والذين وصلت نسبتهم إلى أكثر من 70% من مجمل الخريجين خلال الفترة من عام (2001–2010) وذلك حسب دراسة حجازي (2016)، وهذا يدل على أن هذه المخرجات إما أنها غير مؤهلة لدخول سوق العمل وإما أن سوق العمل لم يكن قادراً على استيعاب تلك الأعداد وهذا ما يشكل خسارة كبيرة لعملية التنمية في سورية التي هي بحاجة كبيرة لقوة عمل مؤهلة علمياً وفنياً، إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة وخاصة بين المتعلمين، وفي بحثها عن أسباب ذلك بينت أن خريجي المرحلة الثانوية ومراكز التدريب الذين يكونون العدد الأكبر بين الخريجين المتعطلين ويعود ذلك إلى أن خريجي التعليم العام لا يؤهل الطالب لممارسة أي مهنة وبالتالي لن يلق راجاً في سوق العمل.

تُعاني الجامعات السورية من نقص في القدرة على إجراء البحوث العلمية: بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وتداعيات الأزمة في البلاد، إذ يواجه الطلاب وأعضاء هيئة التدريس صعوبات في الوصول إلى الموارد والتمويل اللازم لإجراء الأبحاث.

الهجرة وترك التعليم: أدى النزاع المستمر إلى هجرة العديد من الأكاديميين والطلاب إلى دول أخرى، مما تسبب في انخفاض أعداد الكوادر التعليمية المدربة وفتح الفرص للخريجين في دول أخرى.

يعاني خريجو الجامعات السورية من نقص في التدريب المهني: مما يجعلهم غير مستعدين بشكل كافٍ لدخول سوق العمل. هناك حاجة متزايدة لتدريب الطلاب على المهارات العملية مثل التفكير النقدي والعمل الجماعي.

زادت الجامعات السورية من اعتمادها على التعليم الإلكتروني: بعد تفشي جائحة كورونا كأداة لضمان استمرارية التعليم. على الرغم من التحديات التقنية، فقد كانت خطوة نحو تحسين الوصول إلى التعليم.

يواجه الطلاب صعوبة في معادلة شهاداتهم في الخارج: نتيجة للحرب حيث لا تتوفر آليات أو مراكز معترف بها لتوثيق وتحقيق شهاداتهم (منظمة العمل الدولية، 2021؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019؛ UNESCO, 2017).

قيام بعض الجامعات السورية بتطوير برامج أكاديمية: في مجالات جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات، الهندسة البيئية، وعلوم الطاقة المتجددة، لكنها لا تزال محدودة في نطاقها.

السؤال الثاني: ما مدى استجابة برامج التعليم العالي في سورية ومناهجه لحاجيات ومتطلبات سوق العمل؟

أشارت الدراسات إلى وجود فجوة كبيرة بين المهارات التي يكتسبها الطلاب خلال دراستهم في الجامعات ومتطلبات سوق العمل، ويُعزى ذلك إلى عدم تحديث المناهج التعليمية لتلبية احتياجات السوق المتطورة.

هناك تباين في الطلب على تخصصات معينة مثل الهندسة المعلوماتية والطب في حين أن بعض التخصصات الأخرى قد تعاني من نقص الطلب مما يجعل من المهم توجيه الطلاب نحو التخصصات الأكثر طلباً.

هناك نقص في الاهتمام بإدراج برامج تدريبية ميدانية ضمن المناهج التعليمية، حيث يعتبر التدريب العملي جزءاً أساسياً من تأهيل الطلاب لسوق العمل. وهذا ما أشارت إليه دراسة هامبورغ (Humburg, 2013) إلى أن الخبرة المهنية من أهم المهارات التي يجب توفرها لدى الخريجين، ووفقاً لوجهة نظر أرباب العمل، فإن أفضل طريقة لتطوير المهارات هي دمج ممارسات العمل الحقيقية في المناهج الدراسية.

وإن إعادة بناء وتنشيط التعليم العالي لمواكبة متطلبات سوق العمل يعد أمراً مهماً وضرورياً في ظل الظروف الراهنة وبعد الانتهاء من الحرب، ويعتبر تحدياً كبيراً ويتطلب بذل جهود جماعية مكثفة من الجهات الفاعلة التعليمية الوطنية والإقليمية والدولية، وهناك حاجة ملحة للتفكير الخلاق حول إيجاد أفضل السبل لمواجهة التحديات الكبيرة التي تعرض لها قطاع التعليم العالي خلال فترة الحرب من (تدمير البنى التحتية والمنشآت التعليمية وهجرة الكفاءات والأدمغة وغيرها) وكيفية تسخير قدرة القطاع التعليمي الجامعي في مرحلة التعافي ومن ثم مرحلة إعادة البناء والإعمار والانتقال إلى التنمية الشاملة المستدامة.

وتسعى منظومة التعليم العالي في سوريا إلى تلبية احتياجات سوق العمل من خلال:

زيادة عدد الكليات: شهد العقد الماضي افتتاح كليات جديدة في مختلف المحافظات، بهدف توفير فرص تعليمية أكبر وتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي.

تطوير الخطط الدراسية: تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على رسم السياسات العامة لقطاع التعليم العالي، بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة واحتياجات سوق العمل.

المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق: تقوم الوزارة بتطوير معايير الجودة والاعتماد بالتنسيق مع الجهات المعنية، لضمان توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

تطوير التعليم التقاني والاهتمام بالبحث العلمي.

إعادة هيكلة المعاهد التقنية والبرامج الأكاديمية والخطط الدراسية.

تطوير المناهج والبيئة الجامعية والمشافي التعليمية والتعليم الافتراضي والتميز والإبداع وتطوير وتحسين جودة مخرجات التعليم الافتراضي عبر تطوير مناهج وخطط برامج الجامعة الافتراضية وإحداث برامج جديدة، ودعم آليات التواصل للمؤسسات التعليمية مع العالم الخارجي.

السؤال الثالث: ما التهديدات التي تواجه التعليم العالي الراهن في سورية؟

من لتهديدات التي تواجه التعليم العالي الراهن في سورية ما يأتي:

أشارت دراسة حجازي (2016) أن اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل نتيجة ما واجهه التعليم العالي في هذه الأيام من تحديات تفرضها عليه جملة تحولات ومتغيرات عالمية وسريعة من ترسيخ لمفهوم العولمة والتجارة الحرة وسرعة التواصل التقني وتحديات أخرى تتصل بالزيادات المخيفة في معدلات البطالة.

أثرت تداعيات الحرب في سورية على المكانة العلمية للجامعات السورية عالمياً، فقد أظهر الترتيب العالمي للجامعات السورية وفق تصنيف ويبو ماتركس(Webomtrics) العالمي للجامعات انخفاضاً لترتيب الجامعات السورية بمقدار /4/ آلاف درجة عن التصنيف في كانون الثاني لعام 2018، حيث جاء المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بدمشق المرتبة الأولى سورياً والمرتبة /4817/ عالمياً متراجعاً فقط ثلاث درجات عن التصنيف السابق، واحتلت جامعة دمشق المركز الثاني سورياً والمرتبة

/8481/ عالمياً متراجعة /3955/ درجة، بينما حصلت الجامعة السورية الافتراضية على المرتبة الرابعة سورياً والمرتبة /10109/ عالمياً متراجعة /1445/ درجة، أما جامعة حمص فحصلت على المرتبة الخامسة سورياً والمرتبة /11764/ عالمياً متراجعة /4629/ درجة، وحققت جامعة تشرين المرتبة السادسة سورياً والمرتبة /12092/ عالمياً مسجلة أعلى تراجع بمقدار /6736/ درجة، وجاءت الجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا الخاصة في المرتبة السابعة سورياً وحققت المرتبة /12990/ عالمياً متقدمة /2598/ درجة عن التصنيف السابق، أما جامعة حلب فجاءت في المركز الثامن سورياً والمرتبة /13332/ عالمياً متقدمة /1300/ درجة، وفي المركز التاسع جاءت جامعة القلمون الخاصة بالمقابل حققت المرتبة /13561/ عالمياً متراجعة /1045/ درجة، وأحرزت الجامعة العربية الدولية الخاصة AIU المركز العاشر سورياً والمرتبة /14181/ عالمياً متراجعة /2376/ درجة.

قد انعكست تداعيات الحرب وما سببته من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المرتبطة بالظروف الراهنة على الواقع التعليمي والجامعي، حيث واجهت الجامعات عدة مشكلات منها :هجرة العقول والكوادر التدريسية الكفؤة، حيث خسر قطاع التعليم العالي حوالي أكثر من 20 % من أعضاء الهيئات التدريسية بسبب الهجرة إلى خارج البلد نتيجة الظروف الحالية والمعيشية الصعبة التي تمر بها البلاد في ظل الانخفاض الكبير بالأجور والرواتب، الأمر الذي دفع إلى الاعتماد على كوادر أقل كفاءة لسد الفراغ الحاصل. والضغط الحاصل على الجامعات من إعادة توزيع الطلاب بعدما خرج الكثير من الكليات والجامعات الحكومية من الخدمة بسبب وجودها ضمن المناطق الساخنة، حيث تم نقل آلاف الطلاب من المحافظات إلى الجامعات الواقعة ضمن المناطق الآمنة ما سبب عبئاً كبيراً على كوادرها وبناها التحتية، وشكل ضغطاً على الصفوف التي اكتظت بالطلاب، أما بالنسبة للجامعات الخاصة حيث تم نقل مقارها إلى مقار لا تتوافر فيها بنى تحتية أو وسائل تعليمية وتجهيزات ومختبرات خاصة بالعملية التعليمية، وتنطبق عليها أدنى المعايير المحددة بالتعليم الخاص. وتأثر الكتاب الجامعي بظروف الحرب والأوضاع الاقتصادية للبلد، ويعود ذلك إلى القيود الموضوعة لمنح الموافقات لتأليف المناهج الجديدة وتدني أجور التأليف، إضافة إلى عدم توافر المراجع الأجنبية وغلاء سعرها .وغياب الارتباط بين الدراسة الجامعية وبين سوق العمل، وهنا يجب التوجه إلى تحديد مخرجات تعليمية نوعية لها علاقة مباشرة بسوق العمل والتركيز على الجوانب العلمية والتطبيقية.

التحديات التقنية والتكنولوجية: إذ يواجه التعليم العالي صعوبة في مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة بسبب نقص التمويل والتجهيزات، مما يؤثر على جودة التعليم والبحث العلمي.

ضعف التعاون الدولي: بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية، تقلصت فرص التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية الدولية، مما حدّ من تبادل الخبرات والمعرفة.

السؤال الرابع: ما الآليات والحلول المقترحة التي قد تساهم في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل؟

إن المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ضرورة ملحة تفرضها التحولات والتطورات التي يمر بها عالمنا اليوم وغاية لتحقيق التنمية المستدامة التي تنعكس بشكل أو بآخر في تحسين حياة المواطن في مناحي الحياة كافة، ويتطلب تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل مجموعة من الآليات والحلول منها:

التعاون مع القطاع الخاص.

إنشاء شراكات بين الجامعات والشركات لتحديد احتياجات السوق ووضع برامج تدريبية متوافقة.

تكوين لجان استشارية تتضمن ممثلين من الصناعة لمراجعة وتحسين المناهج.

إدخال فترات تدريبية إلزامية في الشركات كجزء من المنهج الدراسي، وتوفير برامج للخريجين لتعليمهم المهارات الشخصية مثل القيادة والتواصل الفعّال. وتقديم دورات تدريبية تهدف إلى تعزيز المهارات التقنية مثل البرمجة، وتحليل البيانات، وإدارة المشاريع.

استخدام منصات التعليم الالكتروني لتقديم دورات متخصصة تتماشى مع تطورات سوق العمل.

إنشاء مراكز استشارية مهنية داخل الجامعات لمساعدة الطلاب في اختيار التخصصات الملائمة.

يمكن الاستفادة من تجارب عدد من الدول العربية في مواجهة مشكلات الخريجين ومتطلبات سوق العمل ومن بينها: تجربة المملكة الأردنية حيث قامت بإنشاء نظام وطني لمعلومات الموارد البشرية بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال توفير نظم المعلومات وقواعد البيانات، واستخدامها لأغراض التخطيط ورسم السياسات. وفي قطر تم إنشاء نظام العمل الوطني وهو نظام الكتروني يحتوي على تحديث البيانات المتعلقة بمتطلبات سوق العمل المستقبلية. أما في المملكة العربية السعودية فقد أنشأت صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يقوم بتقديم الإعانات لتأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتشغيلها في القطاع الخاص، والمشاركة في تكاليف ودعم تمويل البرامج الميدانية التي تهدف لتوظيف المواطنين (مقري ويحياوي، 2011).

تحديث المناهج بشكل دوري لتواكب التطورات التقنية والمهنية في سوق العمل وتضمينها مهارات العمل الأساسية مثل التفكير النقدي، والعمل الجماعي، وحل المشكلات.

إنشاء برامج تعليمية تكمل تعلم الخريجين طوال حياتهم المهنية، لتأهيلهم للانتقال بين وظائف مختلفة.

دعم الطلاب الخريجين بأدوات مالية وإدارية لدعم مشاريعهم الخاصة.

تقديم استشارات مهنية وتنظيم معارض توظيف ومؤتمرات تعليمية تربط الطلاب بالمجالات المطلوبة في السوق.

تطوير برامج التعليم المهني (مثل المعاهد التقنية والتدريب المهني) بالتعاون مع القطاع الخاص لتزويد الطلاب بالمهارات التطبيقية المطلوبة.

11-المقترحات:

وفي ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة توصلت الباحثتان إلى المقترحات الآتية:

- التطوير المستمر للبرامج الأكاديمية والتدريبية لمؤسسات التعليم العالي، بما يلائم متطلبات سوق العمل وبإشراك جميع المستفيدين في تخطيط وتحديث هذه البرامج
- تصميم مناهج دراسية مرنة سهلة التغيير بحسب حاجة العمل.
- عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالاشتراك مع مؤسسات سوق العمل.
- التواصل مع خريجي الكليات بعد تخرجهم وبعد التحاقهم بسوق العمل لمعرفة الصعوبات التي واجهوها.
- إنشاء وحدة تنسيق مع سوق العمل في كل كلية تهتم بالتواصل مع مؤسسات سوق العمل المحيطة بالكلية.
- ربط مشاريع تخرج الطلاب بحل مشاكل قائمة في مؤسسات سوق العمل.
- توفير بيانات عن احتياجات سوق العمل وعن العاطلين وتخصصاتهم.

- إشراك خبراء من مؤسسات سوق العمل في عمليات صياغة المناهج وعمليات التدريب ومشاركة رجال الأعمال كأعضاء مجلس أمناء لكليات المجتمع.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

References:

1-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019) .(UNDP). وضع التعليم العالي السوري: الفرص والتحديات. مجلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعليمية، ص 55-60.

2-البهنساوي، ليلى كامل. (2018). رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم العالي وسوق العمل "دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر". مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، 78(3)، 35-97.

3-تمور، نوال. (2012). كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي. رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر.

4-الجعفري، مختار عبد النور. (2004). مدى التلائم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية من موقع الفنار للإعلام.

5-حجازي، حسن. (2016). مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل "دراسة تحليلية نموذج سورية خلال الفترة (2001-2010). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 38(5)، 45-57.

6-حسن، صادق علي. (2016). مواءمة بين سوق العمل والتعليم. دراسة مقدمة إلى مركز البيان للدراسات والتخطيط الاستراتيجي.

7-درويش، أحمد. (2022). دراسة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي والبطالة وفقاً للوضع التعليمي في سورية باستخدام الارتباط القانوني. مجلة جامعة تشرين، 44(4)، ص295-313.

8-الرويس، عزيزة سعد علي. (2019). تعزيز دور المناهج الدراسية في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة كلية التربية، 19(1)، 439-472.

9-الشريف، مصطفى الهادي. (2022). الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بليبيا (الواقع والحلول). مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، ص36-57.

10-الشيتي، إيناس محمد. (2020). دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية (2020) في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصم. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 9(3)، 561-537.

11-الصالح، مصلح. (2013). الشامل- قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية. دار علم الكتب، الرياض.

12-طرابلسية، عيسى. (2025). تقويم كفاءة خريجي الجامعات السورية وفقاً لمتطلبات سوق العمل دراسة ميدانية. مجلة جامعة تشرين، 4(39).

13-طه، عبد الله. (2013). واقع البطالة-الأسباب والمعالجات "دراسة ميدانية لعينة من الأسر في مدينة دهوك لعام 2012. رسالة ماجستير، جامعة دهوك.

14-عبد الله، كوفان وحاجي، عصمت إبراهيم، وسفر، جعفر صادق. (2022). المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل "مدينة دهوك نموذجاً. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 5(1)، 52-67.

15-عشيبة، فتحي درويش. (2009). دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.

16–المطيري، بندر ناهي مخلف. (2020). العلاقة بين المنهج الكمي والكيفي مع تعريف لكل منهج ومميزاته وعيوبه واستخداماته. مجلة الخدمة الاجتماعية، 66(1)، 247–263.

17–معدن، شريفة. (2012). واقع البحث العلمي في الوطن العربي في ظل الفجوة المعرفية العالمية. مجلة العلوم الإنسانية، (38)، ص65–85.

18–مقري، زكية ويحياوي، نعيمة. (2011). استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير بجامعة المسيلة.

19–منتدى أسبار الدولي، اليونسكو. (2018). تحويل المستقبل "الواقع في القرن الحادي والعشرين". ترجمة: نسرين اللحام، الرياض، السعودية.

20–منظمة العمل الدولية (2021). التعليم العالي والتعلم الإلكتروني في سوريا خلال جائحة كوفيد–19. التقارير التعليمية لمنظمة العمل الدولية، ص 22–28.

21–منظمة العمل الدولية. (2023). تقرير سوق العمل العالمي. https://www.ilo.org/ar/publications

22–الموشكي، إسماعيل ومحي الدين، محمد. (2020). الفجوة المعرفية وتأثيرها في العالقة بين تداعيات النزاعات المسلحة وبين جودة خريجي التعليم: دراسة عن كليات المجتمع اليمنية. مجلة الاتحاد الدولي للجامعات، 1(1)، ص1–16.

23–يوسف، أيمن. (2008). تطور التعليم العالي والإصلاح والأفاق السياسية. رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

24-Alrumaidi, K& Alrumaidi, A.(2024). Problems of Kuwaiti Youth: A Field Study at Kuwait University as a Model. Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences, 40(1),111-137. (In Arabic).

25-Al-Mazkour, A.(2025). Privatization of University Education in the State of Kuwait from the Point of View of Faculty Members at the College of Education at Kuwait University. Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences, 41(1), 145-166. (In Arabic).

26-Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2024). Labour market dynamics and youth employment in the Arab region: Syria country profile. United Nations. [https://www.unescwa.org](https://www.unescwa.org .

27-Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2024). Labour market dynamics and youth employment in the Arab region: Syria country profile. United Nations.

28-Humburg, M; Van der Velden, R; Verhagen, A. (2013). The employability of higher education graduates: the employers' perspective. European Union Commission: Research Centre, 2013.

29-International Labour Organization. (2023). Rapid skills gap assessment in selected industrial sectors in Syria. ILO Publications. Retrieved from https://www.ilo.org/sites/default/files.

30-Nicolescu, L., & P Cristian (2009). Relating Higher Education with the Labor Market: Graduates' expectations and employers' requirements. Tertiary education and management, 15(1), 17-33.

31-Susan B., Neumann. (2013). the Knowledge Gap Implications for Early Education. .

32 -Trading Economics. (2024). Syria unemployment rate. Retrieved October 24, 2025, from [https://tradingeconomics.com/syria/unemployment-rate](

https://tradingeconomics.com/syria/unemployment-rate ز

33- UNESCO. (2017). Impact of the Syrian Conflict on Higher Education. UNESCO Special Report on Syrian Education, pp. 24-29.

34−UNESCO. (2023). Higher education and labour market relevance in developing countries: Regional perspectives. UNESCO Publishing. [https://www.unesco.org](https://www.unesco.org_.
35-WeWorld. (2023). Access to the labour market in Syria: Challenges and opportunities. WeWorld International. https://www.weworld.it.